مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس ٢٠٢٢

أثر عجز الموازنة العامة علي الأداء الإقتصادي في مصر

The Impact Of The General Budget Deficit On The Economic Performance In Egypt

إعداد

مها مصطفى متولى قنصوة

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة جامعة طنطا

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتمويل

جامعة الطائف بالمملكة السعودية

مستخلص

تهدف الدراسة الي قياس أثر العجز الكلي الحقيقي في الموازنة العامة علي الأداء الإقتصادي الكلي في الإقتصاد المصري بإستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (١٩٩٢-٢٠١٩)، وقد أعتمدت الدراسة علي ثلاث نماذج إنحدار خطي متعدد هي دالة كوب دوجلاس للناتج المحلي الإجمالي و معادلة التضخم و معادلة البطالة، و توصلت الدراسة الي نتيجة مفادها، علاقة موجبة بين العجز الكلي الحقيقي للموازنة و مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي أي التضخم و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و البطالة، مما يعني أن إرتفاع عجز الموازنة العامة يؤدي إلي إرتفاع التضخم، و بالرغم من أنه قد يحفز الناتج إلي أن يؤدي إلي إرتفاع البطالة و يمكن تبرير ذلك بإرتفاع معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الكلمات الدالة: عجز الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و البطالة، و التضخم .

Abstract

The study aims to measure the impact of the real total deficit in the general budget on the overall economic performance in the Egyptian economy using time series data for the period (1992-2019),The study relied on three multiple linear regression models using the Cobb-Douglas function of GDP, inflation equation and unemployment equation.

The study came to the conclusion that there is a positive relationship between the real total budget deficit and indicators of economic performance, i.e. inflation, real GDP and unemployment, This means that a high public budget deficit leads to a rise in inflation, although it may stimulate output to lead to a rise in unemployment, This can be justified by the high rates of population growth at rates that exceed the real GDP growth rates.

Key words: public budget deficit, real GDP, unemployment, and inflation.

أثر عجز الموازنة العامة علي الأداء الإقتصادي

١. مقدمة

تُعد فكرة عجز الموازنة العامة من المشكلات الشائعة التي واجهت البلدان المتقدمة و النامية، فوجود أنواع مختلفة من عجز الموازنة (الكلي، و السلبي، و الهيكلية، و الدورية) و تأثيرها على الإقتصاد كان موضوع نقاش بين علماء الإقتصاد و السياسة لعدة عقود، فهناك عوامل معقدة تؤدي إلى سبب حدوث هذه المشكلة، بما في ذلك حقيقة أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يتجاوز الإيرادات الحكومية و الأزمة المالية و الإقتصادية لعام ٢٠٠٨.

تجدر الأشارة إلي أنه مع عجز الموازنة بشكل تدريجي، فإن معظم الحكومات تهدف إلى زيادة وتنويع مصادر الإيرادات أو خفض إجمالي الإنفاق، هذه الظواهر يمكن أن تؤدي إلى مزيد من المشكلات، مثل زيادة عبء الديون و إستنزاف الأحتياطيات المالية، و منذ سبعينيات القرن العشرين، كانت إحدى أهم قضايا الإقتصاد الكلي التي نوقشت في المجالين الأكاديمي و السياسي هي وجود عجز الموازنة العامة في بعض البلدان لا سيما البلدان النامية، أزدادت هذه المشكلة بشكل تدريجي، حتي أصبحت لها تأثير على السياسة الإقتصادية للحكومة في صراعها ضد مشاكل الإقتصاد الكلي، و التي تشمل البطالة و التضخم و الديون الخارجية و التضخم المرتفع و صعوبات أرصدة المدفوعات و أسواق الصرف الموازية و غيرها من الصدمات الخارجية المختلفة.

في القرن الحادي والعشرين، واجهت الحكومات لا سيما تلك الموجودة في البلدان المتقدمة، مشكلة عجز في الموازنة لأنها تنفق مبلغًا كبيرًا من ميزانيتها على برامج الرعاية الصحية و الرعاية الإجتماعية، يحدث العجز لأسباب مختلفة، مثل حرب داعش كما في العراق في ٢٠١٤، و تقلب أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط معظمها في الدول العربية، و الكوارث الطبيعية مثل دول الآسيان، و القضايا السياسية في حالة إيران و الأزمات الإقتصادية.

يعد التأثير الحقيقي للعجز المالي على النمو الإقتصادي من أكثر القضايا التي تمت مناقشتها بين الإقتصاديين و صانعي السياسات في كل من البلدان النامية و المتقدمة في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة، هناك ادعاءات مختلفة حول التأثير الإيجابي و السلبي لعجز الموازنة، و قد إحتلت هذه القضية مكانة بارزة في العديد من برامج الإصلاح الإقتصادي، و لقد أخبر فريدمان (١٩٦٣) أنه عندما كان الإقتصاد يواجه عجزًا في الميزانية، يجب أن تقوم حكومته ببعض الحلول لحل هذا الوضع، إلا أن كل إجراء يتم تنفيذه لتعويض العجز يخلق عواقب معينة على الإقتصاد، فوفقًا للنظرية النقدية، إذا تم تنفيذ الإجراء الأول من خلال الحكومة عن طريق إصدار النقد، سيزيد من المعروض النقدي و التضخم، و من ناحية أخرى، عندما كانت السياسة المالية و السياسة النقدية تتشددان للحد من التضخم، أدى ذلك في الوقت نفسه إلى تقييد النمو الإقتصادي. (Tung, 2018: 193)

لقد حظي العجز الحكومي و تمويله كسبب رئيسي للتضخم بإهتمام جاد منذ فريدمان (١٩٦٨)، هناك ثلاث روابط مختلفة بين عجز الميزانية و التضخم سائدة في الأدبيات، إن الأرتباط الأكثر مباشرة بين العجز الحكومي و التضخم هو أنه من خلال زيادة القيمة الحقيقية للسندات القائمة و صافي الثروة المتصورة، يمكن للعجز أن يرفع إجمالي الإنفاق و المستوى العام للأسعار، لأن الإقتصاد يعمل بكامل طاقته، كما يمكن أن يؤدي العجز إلى التضخم، و لكن فقط إلى الحد الذي يتم فيه تحويلها إلى نقود، ومن ثم فإن حالات العجز الممولة بالنقود تضخمية، و لا يلزم أن يكون العجز الممول من السندات يعتمد ما إذا كان العجز الممول من السندات تضخميًا أم لا على نهج سياسة السلطات النقدية، إذا كانوا يقومون بتثبيت أسعار الفائدة، فإن العجز الممول من السندات يكون تضخميًا، لأن هذا يستدعي التوسع في المعروض النقدي الذي يؤدي في النهاية إلى إرتفاع المستوي العام للأسعار. (Saleh, 2003: 10-11)

جهة نظر بديلة، شرحها ميلر (١٩٨٣)، توضح بأن العجز الحكومي هو بالضرورة تضخم بغض النظر عما إذا كان العجز يتم تحويله إلى نقود أم لا، وفقًا لميلر، تؤدي سياسة العجز إلى التضخم من خلال قنوات مختلفة، وقد يضطر البنك المركزي إلى التكيف النقدي للعجز، كما جادل سارجنت والاس (١٩٨١)، ولكن حتى لو لم يقم البنك المركزي بتحويل العجز إلى نقود، فإن العجوزات لا تزال تضخمية من خلال المزاحمة، أي أن العجز غير النقدي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة. إن أسعار الفائدة المرتفعة تزاحم الأستثمار الخاص ، و بالتالي تقلل من معدل نمو الناتج الحقيقي. كما تحفز معدلات الفائدة المرتفعة القطاع المالي على الأبتكار في نظام الدفع و جعل السندات الحكومية أكثر قابلية للإستبدال بالنقود. (Saleh, 2003: 11)

تحاول الدراسة الحالية قياس أثر عجز الموازنة العامة علي الأداء الإقتصادي في مصر بإستخدام بيانات عن الفترة (١٩٩٢-٢٠١٩)، إذ يقوم البحث علي فرضية مفادها وجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة العامة و النمو الإقتصادي و كذلك علاقة موجبة بين عجز الموازنة العامة و التضخم و البطالة، و تهدف الدراسة إلي إختبار مدي صحة الفرضية بالأعتماد علي المنهج الإستقرائي في جمع بيانات الدراسة و إجراء إختبار مدي صحة فرضية الدراسة، و في سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلي ٦ اجزاء بالأضافة إلي المقدمة، الجزء ٢ شرح مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي، الجزء ٣ وضح الدراسات السابقة، الجزء ٤ شرح العلاقة بين عجز الموازنة العامة و مؤشرات الأداء الإقتصادي، الجزء ٥ بيّن منهجية و نتائج الدراسة، الجزء ٦ وضح نتائج إختبار الإنحدار المتعدد، و تضمن الجزء الأخير الخلاصة و توصيات الدراسة.

٢. مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي

كيف يقاس الأداء الإقتصادي؟ هل يقاس بالنمو الاقتصادي ؟ اما أن النمو الإقتصادي لا يُعد مؤشراً كافياً لقياس الأداء الإقتصادي؟ في حقيقة الامر ظل الإقتصاديين ينظرون الي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بعين القلق منذ فترة، و كان

النمو الإقتصادي موضوع رئيسي في الإجتماع السنوي للمنتدي الإقتصادي العالمي ٢٠١٧، حيث تم وضعه بأنه واحد من اكثر الارقام الهامة في الإقتصاد و أكثرها جدلاً، ذلك لعدم دقته في قياس مدي تأثر الأفراد بالنمو الإقتصادي، و مستوي رفاهية الأفراد، لأنه من الممكن لقلة قليلة من الشعب أن تستأثر بفوائد الإزدهار الإقتصادي، في حين تحرم فئة الأغلبية رغم كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وفقاً للإقتصادي جوزيف ستيجلز و الحائز علي جائزة نوبل في الإقتصاد "إن الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياساً جيداً للأداء الإقتصادي، ولايعتبر مقياساً جيداً لرفاهية الأفراد كذلك"(Thomson, 2016: 2) ، لذا وجد الباحثون في مجموعة بوسطن للأستشارات The Boston Consulting Group الحل لهذه الإشكالية من خلال مؤشر جديد اسموه The Sustainable Economic Development Assessment(SEDA) أي تقييم التنمية الإقتصادية المستدامة حيث يقيس المؤشر ثلاث عناصر رئيسية هي: الإقتصاد والأستثمار و البيئة، و لهذه العناصر الثلاثة الرئيسية ١٠ أبعاد فرعية بالنسبة للعنصر الرئيسي الأول و هو الإقتصاد يشتمل علي: الدخل، الإستقرار الإقتصادي، العمالة، أما العنصر الرئيسي الثاني و هو الأستثمار يشتمل علي: التعليم و الصحة، و البنية التحتية، و بالنسبة للعنصر الثالث الذي يغطي مجالي البعد البيئي و الأندامج الإجتماعي فهو يشتمل علي: البيئة، و المساواة في الدخل، و المجتمع المدني و الحكومة معبراً عن هذا المؤشر بشكل (١) (Beal, et al., 2016: 14) & (Thomson, 2016: 2-3).

شكل (١)

مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي

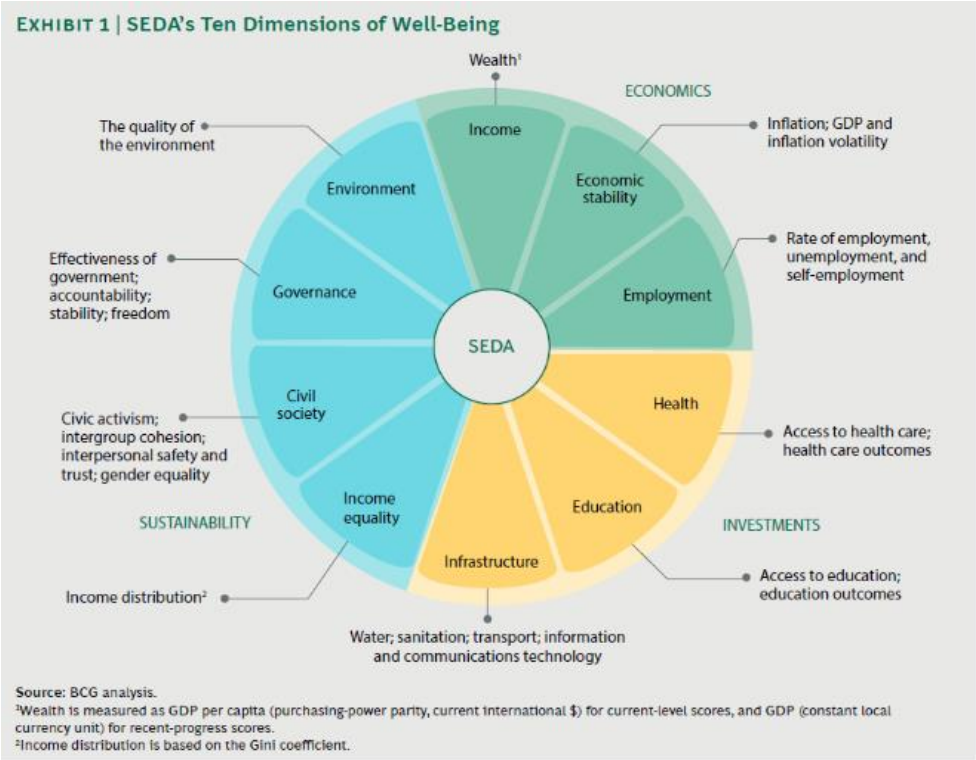

يوضح شكل (١) مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي و التي تعكس قدرة الدول علي تحويل النمو الإقتصادي لصالح تحسين حياة مواطنيها، و إنعكاس الزيادة في النمو الإقتصادي علي مستوي رفاهية الأفراد، و يأخذ هذا المؤشر قيمة تتروح ما بين (٠٪ -١٠٠٪)، ٠٪ هي الأقل بينما ١٠٠٪ الدول التي أداءها الإقتصادي الأفضل علي الأطلاق بالنسبة للدول محل المقارنة أو أعلي، و قد تم قياس هذا المؤشر لنحو ١٦٠ دولة، لقياس أداء هذه الدول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)، و كانت أهم نتائج القياس كما هو موضح في جدول (١)

جدول(١)

أهم مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)

الدول التي تقود المستويات الحالية للرفاهية		أفضل و أسوأ ١٠ دول في تحويل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي الي رفاهية فعلية، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) درجة التقدم مؤخراً			
أعلي ١٠ دول[١]		أفضل ١٠ دول		أسوأ ١٠ دول	
الدولة	قيمة المؤشر	الدولة	قيمة المؤشر	الدولة	قيمة المؤشر
النرويج	١٠٠٪	أثيوبيا	١٠٠٪	اليونان	٠.٠٪
هولندا	٩٥٪	الصين	٩٧.٥٪	قبرص	١٢.٢٪
فنلندا	٩٤.٩٪	رواندا	٩٥.٦٪	ايطاليا	١٢.٩٪
المانيا	٩٣.٦٪	منغوليا	٩٥.٤٪	جمهورية افريقيا الوسطي	١٤.٨٪
النمسا	٩٢.٧٪	قطر	٩٢.٤٪	بربادوس	١٦.٩٪
الدنمارك	٩١.٣٪	سيراليون	٩٠.٧٪	هنغاريا	١٩٪
سويسرا	٩١.١٪	تيمور الشرقية	٨٨.٥٪	برونادي دار السلام	٢١.٦٪
ايسلندا	٩٠.٤٪	كمبوديا	٨٨.١٪	فنلندا	٢٣.١٪
بلجيكا	٩٠٪	لاوس	٨٥.٧٪	اسبانيا	٢٣.٥٪
السويد	٨٩.٦٪	غانا	٨٤.٧٪	فرنسا	٢٣.٦٪

المصدر: (Beal, et al., 2016: 40-43)

[١] أعلي ١٠ دول حسب مستويات الرفاهة أول أفضل ١٠ دول علي الاطلاق في مؤشر الأداء الإقتصادي ٢٠١٤.

يتضح من جدول (١)

١. العشرة الدول التي تقود المستويات الحالية للرفاهية من أوروبا الغربية، و هي (النرويج، هولندا، فنلندا، المانيا، النمسا، الدنمارك، سويسرا، ايسلندا، بلجيكا، السويد)، و يرجع هذا وفقاً لدراسة Beal, Sabater, Young, and Heng (2016) الي أن الإندماج المالي هو أحد العوامل في ضمان أن يحول النمو الإقتصادي بشكل إيجابي حياة الناس، و الأنضمام الي الأتحاد الاوروبي يساعد علي تحقيق هذا الهدف.

٢. عندما نتوقف عن التركيز فقط علي الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لنجاح بلد، يبدو العالم مختلف تماماً، فالدول التي تعتبر أكثر ثراء من حيث الناتج المحلي الإجمالي هي اقرب الي القاع، فعلي سبيل المثال المملكة المتحدة تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع، إلا أنها جاءت واحدة من أفقر الدول أداءً في ضمان ترجمة النمو الإقتصادي، إلي تحسينات ذات مغزي لمواطنيها، حيث جاءت قيمة مؤشر المملكة المتحدة في قدرتها علي تحويل النمو الإقتصادي الي رفاهة مواطنيها لنحو ٢٩.١٪ خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) ، و يرجع هذا لأن أن تقييم الأداء الإقتصادي وفقاً لمعدل النمو الإقتصادي فقط لا يشتمل علي عوامل مهمة مثل نوعية البيئة، حرية الكلام، نتائج التعليم، كل الأشياء التي تساهم في أحساس الشخص بالرفاهية.(Beal, et al., 2016: 41)

٣. ارتفعت العديد من الأسواق الناشئة في أفريقيا و آسيا الي قمة أفضل ١٠ دول نجحت في تحويل النمو الإقتصادي الي رفاهية للمجتمع، فعلي سبيل المثال أحتل تقييم أداء الصين في تحويل النمو الإقتصادي الي تحسين رفاهية مجتمعها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) المركز الثاني بعد أثيوبيا.

٤. تم إكتشاف أن اليونان هي الدولة التي حققت أقل تقدماً منذ ٢٠٠٦، حيث أحتل تقييم أداء اليونان في تحويل النمو الإقتصادي الي تحسين رفاهية مجتمعها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) المركز الأول، ويرجع هذا لمشاكلها الإقتصادية.

٥. أما عن مركز الإقتصادي المصري في الدول التي نجحت في تحويل نموها الي الإقتصادي كان منخفض للغاية حيث وصل لنحو ٢٩.٦٪ خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)، و هي مركز قريب جداً من قائمة أسوأ ١٠ دول في تحويل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي الي رفاهية خلال هذه الفترة و إن كان قد تحسن مؤشر مصر في المستويات الحالية للرفاهية تحسناً نسبياً أي بالنسبة لقيمة المؤشر في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)، حيث بلغ نحو ٣٧.٥٪ للفترة الحالية، و إن كان لا زال منخفض للغاية ايضاً.

٣.الدراسات السابقة

دراسة (Fatima, 2012) التي تهدف إلى معرفة الأثر الحقيقي لعجز الموازنة على النمو الإقتصادي لدولة باكستان، بإستخدام عينة مأخوذة من سلسلة زمنية للفترة ١٩٧٨-٢٠٠٩، وقد تم تطبيق إختبار جذر الوحدة و نموذج OLS بإستخدام مجموعة بيانات البلد الأصلي لعجز الميزانية و نمو الإنتاج للفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٩، و توصلت الدراسة إلي وجود أثر سلبي لعجز الموازنة العامة علي النمو الإقتصادي، ويعود الأثر السلبي لعجز الميزانية على النمو الإقتصادي إلى أن الحكومات تفتقر إلى الموارد اللازمة لتغطية نفقاتهم على المدى الطويل أي نقص مدخراتهم و كذلك الإيرادات ليست كافية لتغطية نفقاتهم، فمشاريع التنمية المختلفة التي بدأتها الحكومات من ناحية تزيد من نموها، و لكن من ناحية أخرى تجعل الإدارة في خطر لمواجهة النفقات الفعلية، بما في ذلك بعض النفقات غير المتوقعة.

دراسة نداء الصوص وربي الجلبي (٢٠١٢)، و التي حاولت قياس أثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الإقتصادية الهامة مستخدمة التحليل الإحصائي، سلسلة زمنية طولها ٣٠ سنة للفترة (١٩٧٧-٢٠٠٦)، و قد خلصت إلى أن العجز المالي له أثرا إيجابيا علي الأستهلاك العام، و اللإدخار العام، و التكوين الرأسمالي، و الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي، و المديونية الخارجية و الداخلية، في حين لم تظهر الدراسة أثرا علي النمو الإقتصادي.

دراسة (Magehema, 2015) سعت الدراسة إلى تحديد أثر عجز الموازنة على التنمية الإقتصادية في دول شرق إفريقيا، وقد أستخدمت الدراسة البيانات الكمية في شكل بيانات ثانوية من تنزانيا و كينيا و أوغندا و رواندا و بوروندي لمدة عشر سنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣، و تم إجراء الإنحدار الخطي المتعدد للبلدان و قد و ضحت النتائج وجود علاقة إيجابية في جميع البلدان، و من النتائج خلص الباحث إلى أن تأثير عجز الموازنة على التنمية الإقتصادية يعتمد على كيفية تمويل الأموال للعجز المستخدم، فإذا تم إستخدامه لأغراض التنمية فسيكون له أثر إيجابي، أما إذا كان لتغطية النفقات المتكررة فحينها. ستكون هناك علاقة سلبية بين الإثنين.

دراسة (Tung, 2018) حاولت قياس تأثير العجز المالي على النمو الإقتصادي في فيتنام، فالبلاد الآن هي واحدة من أكثر البلدان الناشئة ديناميكيًا، لكن حكومتها تواجه عجزًا ماليًا كبيرًا لسنوات عديدة حتى الآن، طبقت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ على البيانات ربع السنوية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦. و تشير النتائج التجريبية بقوة إلى وجود علاقة تكامل بين العجز المالي و النمو الإقتصادي في فيتنام، حيث كان للعجز المالي آثار ضارة على النمو الإقتصادي في كلا من المدي القصير و المدى الطويل، على وجه الخصوص، أكد تحليل الأرتباط أن العجز المالي يمكن أن يضر ليس فقط الناتج الإجمالي و لكن أيضًا بالأستثمارات الخاصة و الأستثمارات الأجنبية المباشرة و صافي الصادرات.

دراسة جمال عطية و أخرون (٢٠١٨)، و التي حاولت بإستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، إختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و الأداء الإقتصادي في مصر، و توصت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين عجز الموازنة العامة والأداء الإقتصادي، كما توصلت إلي وجود علاقة سالبة بين عجز الموازنة العامة و الأداء الإقتصاد في مصر.

دراسة اسماء مكاليف و أخرون (٢٠١٩)، و التي حاولت إختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و التضخم في الجزائر بإستخدام بيانات عن الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، و توصلت نتائج الدراسة بإستخدام نماذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR إلي وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين التضخم و عجز الموازنة العامة.

دراسة (Ghali, and et al, 2021) حاولت هذه الدراسة قياس الأثر الحقيقي لعجز الميزانية على النمو الإقتصادي في العراق على المدى القصير و المدي الطويل، تم إستخدام تحليل السلاسل الزمنية كعينة في ضوء الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١٨، و تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحليل الإنحدار، تظهر النتائج تأثيراً إيجابياً ضعيفاً من عجز الموازنة على النمو الإقتصادي على المدى القصير، لكن تأثيراً سلبياً قوياً من عجز الموازنة المتراكم على النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

دراسة منال مرسي (٢٠٢١)، التي حاولت إختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و التضخم في مصر، و بإستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٨/ ٢٠١٩) توصلت نتائج الدراسة إلي أن هناك علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين عجز الموازنة و التضخم في الإقتصاد المصري، كما أن هناك علاقة موجبة في الأجلين القصير و الطويل بين عجز الموازنة العامة و التضخم في الإقتصاد المصري.

يبدو أن العلاقة بين عجز الموازنة و بعض متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل النمو الإقتصادي و التضخم و البطالة، لا تزال هي المحور الرئيسي للمناقشة نظريًا و تجريبيًا، حتى الآن، لا توجد وجهة نظر واضحة في الأدبيات التي تم تطويرها للتحقيق في العلاقة بين عجز الميزانية و النمو الإقتصادي و التضخم و البطالة، و لذا تحاول الدراسة الحالية إختبار العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأداء الإقتصادي الكلي في الإقتصاد المصري بإستخدام بيانات حديثة للفترة (١٩٩٢-٢٠١٩)

٤.العلاقة بين عجز الموازنة العامة و مؤشرات الأداء الإقتصادي

يعد التأثير الحقيقي للعجز المالي على النمو الإقتصادي من أكثر القضايا التي تمت مناقشتها بين الإقتصاديين و صانعي السياسات في كل من البلدان النامية و المتقدمة في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة، فقد أخبر فريدمان (١٩٦٣) أنه عندما كان الإقتصاد يواجه عجزًا في الميزانية، يجب أن تقوم حكومته ببعض الحلول لحل هذا الوضع، إلا أن كل إجراء يتم تنفيذه لتعويض العجز يخلق عواقب معينة على الإقتصاد، فوفقًا للنظرية النقدية، إذا تم تنفيذ الإجراء الأول من خلال الحكومة عن طريق إصدار النقد، سيزيد من المعروض النقدي و التضخم، و من ناحية أخرى، عندما كانت السياسة المالية و السياسة النقدية تتشددان للحد من التضخم، أدى ذلك في الوقت نفسه إلى تقييد النمو الإقتصادي. (Tung, 2018: 193)

لقد حظي العجز الحكومي و تمويله كسبب رئيسي للتضخم بإهتمام جاد منذ فريدمان (١٩٦٨)، هناك ثلاث روابط مختلفة بين عجز الميزانية و التضخم سائدة في الأدبيات، إن الأرتباط الأكثر مباشرة بين العجز الحكومي و التضخم هو أنه من خلال زيادة القيمة الحقيقية للسندات القائمة و صافي الثروة المتصورة، يمكن للعجز أن يرفع إجمالي الإنفاق و المستوى العام للأسعار، لأن الإقتصاد يعمل بكامل طاقته، كما يمكن أن يؤدي العجز إلى التضخم، و لكن فقط إلى الحد الذي يتم فيه تحويلها إلى نقود، و من ثم فإن حالات العجز الممولة بالنقود تضخمية، و لا يلزم أن يكون

العجز الممول من السندات يعتمد ما إذا كان العجز الممول من السندات تضخميًا أم لا على نهج سياسة السلطات النقدية، إذا كانوا يقومون بتثبيت أسعار الفائدة، فإن العجز الممول من السندات يكون تضخميًا، لأن هذا يستدعي التوسع في المعروض النقدي الذي يؤدي في النهاية إلى إرتفاع المستوي العام للأسعار. (Saleh, 2003: 10-11)

وجهة نظر بديلة، شرحها ميلر (١٩٨٣)، توضح بأن العجز الحكومي هو بالضرورة تضخم بغض النظر عما إذا كان العجز يتم تحويله إلى نقود أم لا، وفقًا لميلر، تؤدي سياسة العجز إلى التضخم من خلال قنوات مختلفة، و قد يضطر البنك المركزي إلى التكيف النقدي للعجز، كما جادل سارجنت والاس (١٩٨١)، و لكن حتى لو لم يقم البنك المركزي بتحويل العجز إلى نقود، فإن العجوزات لا تزال تضخمية من خلال المزاحمة، أي أن العجز غير النقدي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة. إن أسعار الفائدة المرتفعة تزاحم الأستثمار الخاص ، و بالتالي تقلل من معدل نمو الناتج الحقيقي. كما تحفز معدلات الفائدة المرتفعة القطاع المالي على الإبتكار في نظام الدفع و جعل السندات الحكومية أكثر قابلية للإستبدال بالنقود. (Saleh, 2003: 11)

٥.بناء النموذج

تحاول الدراسة إستخدام نموذج مكون من ثلاث معادلات تعبر كل منهما عن معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و معدل التضخم و معدل البطالة في الإقتصاد المصري لمعرفة أثر عجز الموازنة العامة الكلي علي تلك الناتج و التضخم و البطالة أي مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي و قد تم إختيار النماذج، بما يتفق مع المنطق الإقتصادي، و بالأعتماد علي المعايير الإحصائية و معايير الإقتصاد القياسي للتأكد من خلو النماذج من مشاكل الإقتصاد القياسي، و قد تم الإعتماد علي الدراسات السابقة في تحديد محددات معادلات الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و البطالة و منها: دراسة بلال سعيد(٢٠١٧) ، دراسة (٢٠١٦).Ozoh F. O et. al، و

دراسة أحمد إبراهيم و محمد الشريف (٢٠١٧)، و دراسة Ruzima, and Veerachamy (2015)، دراسة Jiranyakul (2007) معبراً عن معادلات الناتج و التضخم بمعادلات (١)، (٢)، (٣)

$$D(\log y_t) = a_0 + a_1\, d(\log K_t) + a_2\, d(\log L_t) + a_3\, d(\log bg_t) + \epsilon_t \quad (1)$$

$$D(\log P) = p_0 + p_1 d(log bg) \quad (2)$$

$$\log(U) = b_0 + b_1 d(\log y) + b_2\, d(\log N) + b_3\, d(\log bg) \quad (3)$$

توضح معادلة (١) المتغيرات التفسيرية لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث تشير y_t إلي الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، كما توضح A المستوي التكنولوجي و هو ثابت، و تشير K إلي الإنفاق الأستثمارى الخاص الحقيقى، كم توضح L قوة العمل، و توضح a_1 مرونة الناتج للتراكم الرأسمالي، بينما توضح a_2 مرونة الناتج للعمل، و توضح a_3 مرونة الناتج للعجز الموازنة العامة، و يتوقع أن يكون أشارة معامل مرونة الناتج لعجز الموازنة العامة موجبة أو سالبة بين عجز الموازنة العامة والناتج، و هو ما لم تحسمه الدراسات السابقة أو الأدبيات الإقتصادية، فإذا أدي العجز إلي إتباع سياسات إنكماشية للحد من التضخم، و لكن علي الجانب الأخر يمكن أن يؤدي العجز إلي مزيد من الإنفاق علي البنية التحتية و تحفيز الناتج المحلي الإجمالي.

تبين معادلة (٢) محددات معدل التضخم معدل التضخم (P)، العجز الكلي للموازنة العامة (bg)، معلماتها عبارة عن الثابت p_0 الذي يشير الي العوامل الأخري المؤثرة علي معدل التضخم بخلاف محددات النموذج، بالأضافة الميول و هي p_1 تشير الي مقدار التغير في معدل التضخم عندما يتغير لوغاريتم العجز الكلي في

الموازنة العامة بوحدة واحدة، و من المتوقع أن تكون العلاقة بين العجز الكلي في موازنة العامة و التضخم موجبة وفقا للأدبيات الإقتصادية.

معادلة (٣) توضح محددات معدل البطالة، و متغيراتها عبارة عن معدل البطالة (U)، الناتج المحلي الإجمالي (y)، و معدل النمو السكاني (N)، و عجز الموازنة العامة (bg)، بينما معلماتها عبارة عن الثابت b_0 الذي يشير الي العوامل الأخري المؤثرة علي معدل البطالة بخلاف محددات النموذج، بالأضافة الميول و هي b_1 تشير الي معامل مرونة البطالة للناتج، بينما تعبر b_2 عن نسبة التغير في البطالة عندما يتغير معدل النمو السكاني بنسبة ١٪، اما b_3 تشير الي نسبة التغير في معدل البطالة عندما يتغير العجز الكلي في الموازنة العامة بنسبة ١٪، و يتوقع أن يؤدي عجز الموازنة العامة إلي ضغط الحكومة نفقاتها لسد العجز لا سيما النفقات الجارية و هو ما يؤدي إلي إرتفاع معدلات البطالة.

تجدر الأشارة إلي أنه تم إستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين CPI (٢٠١٠=١٠٠)، للحصول علي القيم الحقيقية لمتغيرات النماذج المستخدمة في الدراسة، كما يتطلب بناء النموذج جمع البيانات و التي تم الحصول عليها من مصادر دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و محلية كمركز معلومات مجلس الوزراء.

٥.منهجية و نتائج الدراسة

طبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الأساليب المستخدمة في الدراسة إختبارين هي: ١.٦ إختبارات جذر الوحدة لتحديد مدي إستقرار السلاسل الزمنية، ٢.٦ نموذج الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغري.

١.٥ إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و التراكم الرأسمالي الحقيقي، و قوة العمل مقاسا بالنمو السكاني و هو متغير حقيقي، و العجز الكلي الحقيقي في الموازنة العامة و معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و معدل البطالة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)، و ذلك للتعرف على مدى سكونها، و رغم

تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أن أغلب الدراسات تستخدم إختبارين هما: إختبار ديكي–فوللر(Dickey and Fuller)، و إختبار فيليب– بيرن (Philip– perron)، ويمكن توضيح نتائج إختبار ديكي فوللر بجدول (٢)

جدول (٢)

نتائج إختبار ديكي فوللر(ADF-test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF-test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول			
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(y)	-2.26	0.19	-2.45	0.35	-3.55	0.01	-3.58	0.05
log(k)	-1.15	0.68	-1.96	0.60	-4.40	0.00	-4.35	0.01
log(bg)	-1.85	0.35	-1.96	0.59	-3.49	0.02	-3.45	0.07
log(p)	2.57	1.00	-0.82	0.95	-2.82	0.07	-3.48	0.06
log(u)	-2.16	0.22	-2.26	0.44	-3.60	0.01	-3.57	0.05
log(N)	0.55	0.99	-7.95	0.00	-3.89	0.01	-3.86	0.03

يوضح جدول (٢) نتائج إختبار ديكي– فوللر عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند المستوي سواء بمقطع أو مقطع واتجا عام، ما عدا سلسلة معدل النمو السكاني مستقرة فقط عند المستوي بمقطع و إتجاه و عام و بمستوي معنوية ١٪، كما يتضح إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الأولي لها سواء بمقطع أو مقطع و إتجاه عام و إن كان عند مستويات معنوية مختلفة هي ١٪، ٥٪، ٧٪.

بالنسبة لإختبار فيليب – بيرون فيعتمد تقديره علي نفس معادلة إختبار ديكي فوللر الموسع (Phillip, and perron, 1987: 19–20)، إلا إنه يختلف عنه في طريقة معالجة الأرتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (t) للمعلمة (δ) (Obben, 1998: 114) و يمكن توضيح نتائج إختبار فيليب بيرون(PP–test) لجذر الوحدة للمستويات و الفروق الأولى للمتغيرات بجدول (٣)

جدول(٣)

نتائج إختبار فيليب بيرون(PP-test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول			
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(y)	-1.31	0.61	-1.36	0.85	-3.45	0.02	-3.34	0.08
log(k)	-1.29	0.62	-1.96	0.60	-4.40	0.00	-4.30	0.01
log(bg)	-1.48	0.53	-2.04	0.55	-3.47	0.02	-3.34	0.08
log(p)	2.08	1.00	-0.09	0.99	-2.82	0.07	-3.37	0.08
log(u)	-2.12	0.24	-1.90	0.63	-3.67	0.01	-3.65	0.04
log(N)	1.03	1.00	-0.81	0.95	-1.59	0.47	-1.75	0.70

يتضح من جدول (٣) أن نتائج إختبار فيليب بيرون تشير إلي عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند المستوي سواء بمقطع أو مقطع واتجا عام، كما يتضح إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الاولي لها سواء بمقطع أو مقطع و إتجاه عام و إن كان عند مستويات معنوية مختلفة هي ١٪، ٥٪، ٨٪ ماعدا سلسلة النمو السكاني الغير مستقرة عند الفرق الأول سواء بمقطع أو مقطع و إتجاه عام، و هنا يُلاحظ إتفاق نتائج إختبار ديكي فوللر مع فيليب بيرون ماعدا سلسلة معدل النمو السكاني الغير مستقرة عن المستوي أو الفرق الاول وفقا لفيليب بيرون و أن كانت مستقرة فقط عند المستوي بمقطع و إتجاه عام.

٢.٥ نتائج إختبار الإنحدار المتعدد:

١.٢.٥ أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي الناتج

تم تقدير معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإختبار أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أحد مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي، و تم إختيار الصيغة اللوغاريتمية إعتماداً علي المنطق الإقتصادي، و المعايير الأحصائية، كما تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل الإقتصاد القياسي، و يمكن توضيح نتائج أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بجدول (٤)

جدول (٤)

أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Model1: DLOG(Y) = -0.08 + 0.69*DLOG(K) + 3.58*DLOG(N) + 0.08*DLOG(BG)						
C	-0.08	0.21	-0.36	0.72		
DLOG(K)	0.694	0.09	7.90	0.00		
DLOG(N)	3.58	10.56	0.34	0.74		
DLOG(BG)	0.08	0.04	1.88	0.07		
جودة النموذج					أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج	
ثانياً: معاير الإقتصاد القياسي					R-squared	0.77
نتائج إختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.					Adjusted R-squared	0.74
Jarque Bera	1.48	Prob.		0.48	F-statistic	26.25
نتائج إختبار Godfrey(LM-test -Breusch) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة					Prob(F-statistic)	0.00
F-statistic	0.10	Prob. F(1,22)		0.75	Durbin-Watson stat	2.12
Obs*R-squared	0.13	Prob. Chi-Square(1)		0.72		
نتائج إختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء						
F-statistic	0.09	Prob. F(1,24)		0.76		
Obs*R-squared	0.10	Prob. Chi-Square(1)		0.75		

يتضح من جدول (٤) أن العلاقة موجبة بين العجز الكلي في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي و ذلك عند مستوي معنوية ٧٪، و يمكن تبرير ذلك بأن جزء مهم من عجز الموازنة العامة يستخدم في تمويل الإنفاق الأستثماري علي البنية التحتية بجانب ضغط الإنفاق الإستهلاكي لا سيما مع تطبيق أكثر من برنامج إصلاح إقتصادي خلال فترة الدراسة، كما أن هناك علاقة موجبة بين التراكم الرأسمالي و الناتج المحلي الإجمالي بمستوي معنوية ٧٪ و هذا يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية.

يمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير إحصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو 26.25 و معنوية إحصائياً بمستوي معنوية ١٪ أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر بنحو $0.74R^{-2}$= و هذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته ٥٦٪ من التغيرات في المتغير التابع، و يمكن إستخدام معايير القياس الإقتصادي لخلو النموذج من مشاكل القياس الإقتصادي.

كما يتضح أن القيمة الإحتمالية لإختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو٠.١.٨٤ و هي أكبر من مستويات المعنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و من ثم بواقي تقدير الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي، و يتبين من نتائج تقدير إختبار Breusch- Godfrey(LM-test) عدم وجود إرتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الإنحدار، فالقيمة الإحتمالية لهذا الإختبار تقدر بنحو ٠.١٠ و هي أكبر من مستوي معنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و تشير نتائج إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء أن القيم الإحتمالية لهذا الإختبار و المقدرة بنحو ٠.٠٩ أكبر من مختلف درجات المعنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و بالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين. (أمولاي هواري و تسابت عبد الرحمن و عدوكة لخضر، ٢٠١٦: ٣٨٥-٣٨٦).

٢.٢.٥ أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي التضخم

لقد تم الأإعتماد علي معادلة إنحدار متعدد في تقدير أثر العجز الكلي الحقيقي في الموازنة العامة علي معدل التضخم و تم إختيار الصيغة الخطية إعتماداً علي المنطق الإقتصادي، بعد التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس الإقتصادي و المعايير الأحصائية و كانت النتائج كما هي موضحة في جدول (٥)

جدول (٥)

أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي معدل التضخم

Model2: dlog(cip) = log(bg(-4))						
C	-0.54	0.13	-4.28	0.00		
LOG(BG(-4))	0.045	0.01	4.97	0.00		
جودة النموذج					أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج	
ثانياً: معاير الإقتصاد القياسي					R-squared	0.53
نتائج إختبار Godfrey(LM-test -Breusch) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة					Adjusted R-squared	0.51
F-statistic	0.13	Prob. F(1,21)		0.72	F-statistic	24.73
Obs*R-squared	0.15	Prob. Chi-Square(1)		0.70	Prob(F-statistic)	0.00
نتائج إختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء					Durbin-Watson stat	1.79
F-statistic	0.29	Prob. F(1,21)		0.60		
Obs*R-squared	0.31	Prob. Chi-Square(1)		0.58		

يُلاحظ من نتائج جدول (٥) أن العلاقة موجبة بين العجز الكلي في الموازنة العامة و التضخم و ذلك عند مستوي معنوية ١٪ و هذا يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية، و إن كان العجز في الموازنة العامة يؤثر علي التضخم بعد خلال فترة متوسطها ٥ سنوات، و يمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير أحصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو ٢٤.٧٣ و معنوية أحصائياً بمستوي معنوية ١٪ أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد تقدر بنحو $R^{-2}=0.51$ و هذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته ٥١٪ من التغيرات في المتغير التابع، و يمكن إستخدام معايير القياس الإقتصادي لخلو النموذج من مشاكل القياس الإقتصادي.

كما يتبن من نتائج تقدير إختبار Breusch – Godfrey (LM–test) عدم وجود إرتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الإنحدار، فالقيمة الإحتمالية لهذا الإختبار تقدر بنحو ٠.١٣ وهي أكبر من مستوي معنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، كما يتبين من نتائج إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء أن القيم الأحتمالية لهذا الإختبار و المقدرة بنحو ٠.٢٩ أكبر من مختلف درجات المعنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و بالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

٣.٢.٥ أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي البطالة

تم تقدير معادلة البطالة لإختبار أثر العجز الكلي الحقيقي في الموازنة العامة علي معدل البطالة، وتم إختيار الصيغة اللوغاريتمية اعتماداً علي المنطق الإقتصادي، و المعايير الإحصائية، كما تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل الإقتصاد القياسي، و يمكن توضيح نتائج تقدير أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي معدل البطالة في الإقتصاد المصري بجدول (٦)

جدول (٦)

أثر العجز الكلي الحقيقي في الموازنة العامة علي البطالة

Model 3: LOG(U) = 0.92 + 0.22*DLOG(BG(-5)) - 0.21*DLOG(Y) + 70.38*DLOG(N)						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
C	0.91	0.32	2.89	0.01		
DLOG(BG(-5))	0.21	0.07	3.08	0.01		
DLOG(Y)	-0.21	0.16	-1.33	0.20		
DLOG(N)	70.39	15.94	4.41	0.00		
جودة النموذج					أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج	
					R-squared	0.64
ثانياً: معاير الإقتصاد القياسي					Adjusted R-squared	0.64
نتائج إختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.					F-statistic	10.72
Jarque Bera	0.67	Prob.		0.72	Prob(F-statistic)	0.00
نتائج إختبار Breusch- Godfrey(LM-test) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة					Durbin-Watson stat	1.62
F-statistic	0.17	Prob. F(1,17)		0.69		
Obs*R-	0.22	Prob. Chi-		0.64		

squared		Square(1)	
نتائج إختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء			
F-statistic	0.26	Prob. F(1,19)	0.61
Obs*R-squared	0.29	Prob. Chi-Square(1)	0.59

يتضح من جدول (٦) أن العلاقة موجبة بين العجز الكلي الحقيقي في عجز الموازنة العامة و معدل البطالة بمستوي معنوية ١٪، و يمكن تبرير ذلك بأن الحكومات تلجأ إلي تقليل معدلات التوظف لتخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة، و هذا لا يتعارض مع منطق إستخدام العجز في الموازنة العامة في تمويل الأنفاق الأستثماري ومن إرتفاع التشغيل و التوظف إلا أن معدلات النمو السكاني تكون مرتفعة بمعدلات أعلي من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ثم إرتفاع البطالة.

يمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير إحصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو 10.72 ومعنوية إحصائياً بمستوي معنوية ١٪ أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر بنحو $0.64R^{-2}$= و هذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته ٦٤٪ من التغيرات في المتغير التابع.

كما أن القيمة الأحتمالية لإختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو ٠.٦٧ و هي أكبر من مستويات المعنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و من ثم بواقي تقدير الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبن من نتائج تقدير إختبار Breusch- Godfrey(LM-test) عدم وجود أرتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الإنحدار، فالقيمة الإحتمالية لهذا الإختبار تقدر بنحو ٠.١٧ وهي أكبر من مستوي معنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪، و تشير نتائج إختبارARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء أن القيم الإحتمالية لهذا الإختبار و المقدرة بنحو ٠.٢٦ أكبر من مختلف درجات المعنوية ١٪، ٥٪، ١٠٪،

و بالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

٧.الخلاصة و توصيات الدراسة

تهدف الدراسة إلي إختبار أثر العجز الكلي في الموازنة العامة علي الأداء الإقتصادي، بإستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (١٩٩٢-٢٠١٩)، وبالأعتماد علي المنهج الأستقرائي، و في سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلي ست أجزاء بالأضافة إلي المقدمة ، الجزء الثاني شرح مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي، الجزء الثالث وضح الدراسات السابقة، الجزء الرابع شرح العلاقة بين عجز الموازنة العامة و مؤشرات الأداء الإقتصادي، الجزء الخامس بيّن منهجية و نتائج الدراسة، الجزء السادس وضح نتائج إختبار الإنحدار المتعدد، و تضمن الجزء الاخير الخلاصة و توصيات الدراسة.

الجزء الثاني شرح مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي، و قد أتضح أن مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي هي الناتج المحلي الإجمالي، و التضخم و البطالة، و عجز الموازنة العامة، **الجزء الثالث** وضح الدراسات السابقة، أما **الجزء الرابع** شرح العلاقة بين عجز الموازنة العامة و مؤشرات الأداء الإقتصادي، و قد أتضح من الجزء الثالث و الرابع أن العلاقة بين عجز الموازنة و بعض متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل النمو الإقتصادي و التضخم و البطالة، لا تزال هي المحور الرئيسي للمناقشة نظريًا و تجريبيًا، حتى الآن، لا توجد وجهة نظر واضحة في الأدبيات التي تم تطويرها للتحقيق في العلاقة بين عجز الموازنة و النمو الإقتصادي و التضخم و البطالة.

الجزء الخامس بيّن منهجية و نتائج الدراسة، و قد تم إستخدام إختباري ديكي فوللر وإختبار فيليب بيرون لتوضيح مدي إستقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في

تقدير متغيرات نموذج الدراسة وقد أتضح أنها السلاسل الزمنية مستقرة عند أخذ الفروق الأولي لها سواء بمقطع أو مقطع و إتجاه عام.

كما أتضح وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة و التضخم و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و البطالة، مما يعني أن إرتفاع عجز الموازنة العامة يؤدي إلي إرتفاع التضخم، و بالرغم من أنه قد يحفز الناتج إلي أن يؤدي إلي إرتفاع البطالة، و لذا توصي الدراسة بالأتي:

١. ضرورة أن تسعي الحكومة المصرية إلي تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة.
٢. أن تخفيض معدلات التضخم يتطلب الحد من إرتفاعات العجز الكلي في الموازنة العامة.
٣. علاج البطالة يتطلب الحد من العجز في الموازنة العامة.
٤. تحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي يتطلب تخفيض العجز في الموازنة العامة.
٥. أخيراً توصي الدراسة الحالية بأمكانية تطويرها مستقبلاً، من خلال الأعتماد في قياس العلاقة بين العجز في الموازنة العامة و الأداء الإقتصادي بإستخدام أساليب VECM أو VAR و هي أساليب قياس مختلفة للتكامل المشترك.

المراجع:

باللغة العربية:

- أسماء مكاليف و أخرون (٢٠١٩)، "إختبار العلاقة بين التضخم و عجز الموازنة العامة في الجزائر بإستخدام نماذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦"، **مجلة الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الاعمال**، المجلد ٥، العدد٢.
- جمال عطية و أخرون (٢٠١٨) ، "عجز الموازنة العامة و الأداء الإقتصادي في مصر"، **المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**، المجلد ٣٤، العدد ٤.
- منال مرسي (٢٠٢١)، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية و التضخم"، **المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- نداء الصوص وربي الجلبي (٢٠١٢)، " العجز المالي و أثره على الإقتصاد الأردني"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة**، العدد ٢٩.
- بلال سعيد محمد عاشور (٢٠١٧)، "محددات البطالة في فلسطين (١٩٩٤-٢٠١٥)"، **رسالة ماجستير**، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة.

- أحمد إبراهيم و محمد الشريف (٢٠١٧)، **محددات التضخم في السودان خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠١٥**، مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد ٠٣، عدد ٢.
- أمولاي هواري و تسابت عبد الرحمن و عدوكة لخضر (ديسمبر ٢٠١٦)، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي علي نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر بأستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، **مجلة البجوث الإقتصادية**، العدد السادس، جامعة مصطفي أسطمبولي معسكر الجزائر، ص: ٣٧٣-٣٩١.

باللغة الانجليزية

- Beal, D., Sabater, E.R., Young, S.E., and Heng, S., L. (2016), **The Private-Sector Opportunity to Improve Well-Being**, the Boston Consulting Groups (BCG).
- Fatima, G., and et al., (April 2012), " Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan", **International Journal of Business and Social Science** , Vol. 3 No. 7.
- Ghali, S.S., and et al (March 2021), " Government Budget Deficit and Economic Growth: Evidence from Iraq 1980-2018", **Arab Journal of Administration**, Vol. 41, No. 1.
- Magehema, T.J., (2015), "The Effect of the budget deficit on economic development in East African countries", A research project was submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the **degree of Master of Science in finance**, SChool of Business, University of Nairobi.
- Thomson, S. (2016), "Which countries are best at converting economic growth into well-being?, **world Economic Forum**, 28 jul"
- Tung, L. T. (2018), "The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy:

Evidence from Vietnam", **Journal of International Studies**, 11(3), pp,: 91-203.

- Saleh, A.S., (2003), " The Budget Deficit and E The Budget Deficit and Economic P conomic Performance: A Sur formance: A Survey", University of Wollongong Economics, **Working Paper**, 03-12.
- Ozoh F. O, Uma K. E, and Odionye J. C. (2016), **"The Assessment of the Effects of Fiscal Policy on Unemployment and Inflation Reduction: The Case of Nigeria"**, International Journal of Research in Management, Economics and Commerce, ISSN 2250-057X, Volume 06 Issue 09, September.
- Ruzima, M., and Veerachamy, p. (2015), A Study on Determinants of Inflation in Rwanda from 1970-2013, Munich Personal RePEc Archive(MPRA),**Working paper**, No. 73222, posted 24 August 2016.
- Jiranyakul, K., (2007), "The Relation Between Government Expenditures and Economic Growth In Thailand", **Working Paper**, No. 46070, PP:1-7.
- Phillip, P.C.B., and perron, p. (1987), testing for a unit root in time series regression, *Working Paper*, Vol. 75, PP: 1-32.
- Obben J. (1998), *The demand for money in Brunei*, Asian Economic Journal, Vol: 2, No: 12, pp. 109-121.